

Distr.: General
17 October 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجدني مضطراً إلى متابعة رسالتي بالأمس بشكل فوري بالنظر إلى مواصلة قوات الاحتلال
الإسرائيلية موجة القتل في فلسطين المحتلة.

لا يمر يوم واحد دون وقوع خسائر في الأرواح في صفوف أفراد الشعب الفلسطيني ودون أن
يتعرضوا للصدمة والرعب في ظل هذا الاحتلال الاستعماري الإجرامي ونظام الفصل العنصري، الذي تقوم
قواته العسكرية ومليشياته الاستيطانية بلا هوادة بمضابقتهم وترهيبهم واستفزازهم والاعتداء عليهم، وملاحقة
الفلسطينيين حرفياً من رجال ونساء وأطفال، الذين ما زالوا محرومين ليس فقط من الحماية الدولية بل أيضاً
من الحق ذاته في الدفاع عن أنفسهم وحماية أنفسهم في منازلهم وقراهم وبلداتهم ومدنهم.

فمرة أخرى يُستهدف مخيم جنين للاجئين، ويُقتل مجددًا مدنيون فلسطينيون، أحد الشباب وطبيب
كان يحاول الاعتناء بالجرحى من جراء الغارة العسكرية الإسرائيلية.

فقد أصيب الدكتور عبد الله الأحمد أبو التين، البالغ من العمر 43 عاماً، برصاصة في رأسه على
يد جنود إسرائيليين أمام مستشفى جنين الحكومي وتوفي متأثراً بجراحه. وكان الابن الوحيد لوالديه ومتزوجاً
وأباً لثلاثة أطفال. وفُجعت كذلك أسرة فلسطينية أخرى، وخيم عليها الحزن لفقدائها أحد أحبائها، فقدها
الشخص الذي كان يوفر القوت للأسرة، وفقدتها رفاها واستقرارها من الآن فصاعداً.



وأصيب أيضا مساعدان طبيبان في الهجوم الإسرائيلي الذي وقع اليوم على جنين لدى محاولتهما الوصول إلى المدنيين الفلسطينيين المصابين. وكان من بين الضحايا شاب فلسطيني، هو متين ضبايا البالغ من العمر 20 عاما، الذي أطلقت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلية النار وقتلته بالذخيرة الحية، تاركًا وراءه أسرة حزينة على فقدان ابنها الذي لم يعيش حياته بعد.

وهذه الدورة التي لا تنتهي من الغارات العسكرية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية والهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون المسلحون والمتطرفون، الذين يطوفون خلسة باستمرار لترويع المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في القطاع الطبي والصحفيون، توجج التوترات المحتممة أصلاً، وتهدد باندلاع مزيد من أعمال العنف وخسارة مزيد من الأرواح البريئة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا بينما لا يزال المدنيون الأبرياء عرضة للاستهداف بلا رحمة لمجرد محاولتهم العيش في وطنهم، والنجاة من البؤس والوحشية والخسارة التي يعانون منها كل يوم على يد محتل محارب ومستعمر عنصري لا يستهدفهم إلا لمجرد هويتهم ألا وهي الهوية الفلسطينية.

وتشكل تلك الأعمال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن للعالم أن يستمر في قبول الذرائع والأعداء الكاذبة التي تقدمها إسرائيل لسياساتها وممارساتها غير القانونية والقاسية ضد الشعب الفلسطيني، ولا يمكنه تطبيع هذه الهجمة المرتكبة ضد شعب. والمساءلة وحدها هي التي يمكن أن توقف إراقة الدماء والدوامة الخطيرة التي تصر إسرائيل على جزئنا جميعا إليها.

وقد آن الأوان للمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، أن يلح بإصرار، بدلاً من ذلك، على الامتثال للقانون الدولي بدون استثناءات وكذلك على اتخاذ تدابير واضحة للمساءلة تستهدف مسؤولي الحكومة الإسرائيلية والأفراد العسكريين والمستوطنين، في ضوء الانتهاك الصارخ الذي تقوم به إسرائيل لحقوق الإنسان وارتكابها جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

وهذه الرسالة تأتي عطفًا على رسائلنا السابقة البالغ عددها 767 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (A/ES-10/914-S/2022/758)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم